

الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية

Tax incentives and their role in attracting direct foreign investments in Arab region

عبد الحكيم عمران^{*1}

Abdelhakim AMRANE¹

¹ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)،
abdelhakim.amrane@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2024-09-30

تاريخ القبول: 2024-09-14

تاريخ الاستلام: 2024-04-13

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى عرض ومناقشة موضوع الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية، مع محاولة التركيز على أهم النتائج المسجلة على مستوى المنطقة العربية على ضوء الممارسات المتتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات في إطار بعض استراتيجيات التخطيط الضريبي المتتبعة من طرفها في هذا المجال لتقليل الضرائب المستحقة عليها.

من خلال نتائج هذا البحث، يتبيّن أن أهم نتيجة على مستوى المنطقة العربية هي أن الحوافز الضريبية السخية المفرطة التي تقدمها بلدان المنطقة العربية تساهُم في خسائر بنسبة 60% في المتوسط من حيث الإيرادات المحتملة من الضرائب على الشركات، ومن دون أن تؤمن هذه الحوافز بالضرورة تزايداً مضاهياً في نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة العربية.

كلمات مفتاحية: الحوافز الضريبية، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنطقة العربية.

تصنيفات JEL: O1, F2, F3.

Abstract:

This research aims to discuss the role of tax incentives to attract direct foreign investments in Arab region, It also focuses about mains results collected in Arab region in the light of the practices used by multinational companies to reduce their tax by following in this area some tax planning strategies.

Through the results of this research, the most important result in Arab region is the generous tax incentives offered by the countries of the Arab region contribute to losses on average 60% of corporate tax revenue potentials, and these tax incentives do not necessarily provide an increase in the activity of multinational companies in the region.

Keywords: Tax incentives, Direct foreign investment, Arab region.

Jel Classification Codes: F2, F3, O1.

1. مقدمة:

تحرص الكثير من الدول على زيادة تطورها الاقتصادي بالتركيز على مدخل الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه رافداً حقيقياً لتحقيق التنمية المنشودة بكل أبعادها ومؤشراتها، وفي سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسيات، تقوم الحكومات بتقديم عديد الحوافز الضريبية في هذا المجال، ذلك أن هذه الحوافز الضريبية قد تكون من العوامل المهمة المحددة للقرارات الخاصة بمكان الاستثمار، خصوصاً في ضوء التناقض الضريبي الدولي وغياب التناسق نتيجة لاختلافات الملاحظة بين النظم الضريبية على مستوى دول العالم.

1. 1. إشكالية البحث:

انطلاقاً مما سبق، نحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:
ما هي أهم النتائج المسجلة على مستوى المنطقة العربية على ضوء الممارسات المتتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات وأثارها في إطار استراتيجيات التخطيط الضريبي المتتبعة؟.

1. 2. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يناقش موضوعاً هاماً من المواضيع ذات الصلة ب مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لما له من أهمية في دعم مسارات التنمية المنشودة بكل أبعادها على مستوى اقتصاديات الدول، وبدون شك، فإن أي سياسة هادفة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب توفير البيئة المناسبة، وفي هذا السياق، تعد الحوافز الضريبية إحدى العوامل الواجبأخذها بعين الاعتبار ضمن سياسات جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى أي دولة.

لذلك، إن ما تقوم به الدول العربية من تقديم لحوافز ضريبية سخية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحوها ضمن السياق العام للتنافس الدولي في هذا المجال، يستدعي المزيد من التحليل والنقاش قصد الوقوف على مدى فعالية تلك الحوافز الضريبية المقدمة في تحقيق الأهداف المنتظرة منها في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى المنطقة العربية.

1. 3. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى المناقشة المستفيضة لدور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية بشكل عام، مع التركيز على مناقشة أهم النتائج المسجلة على مستوى المنطقة العربية على ضوء الممارسات المتتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات ضمن استراتيجيات التخطيط الضريبي المتتبعة من طرفيها بغية تقليل الضرائب المستحقة عليها.

1. 4. خطة البحث:

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، ستتضمن خطة هذا البحث على المحاور الأساسية التالية:

- الإطار العام للحوافز الضريبية في المنطقة العربية؛
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية؛

► عرض ومناقشة أهم النتائج المرتبطة بالحوافز الضريبية وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2. الإطار العام للحوافز الضريبية في المنطقة العربية:

2.1. تعريف الحوافز الضريبية وخصائصها، وأشكالها المختلفة:

2.1.1. تعريف الحوافز الضريبية:

يمكن في إطار الإحاطة بتعريف شامل للحوافز الضريبية الاعتماد على التعريف التالية:

► **التعريف الأول:** تعرف الحوافز الضريبية بأنها: "نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكيلية للاقتصاد، وزيادة الدخل الوطني نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة." (زهية، 2022، ص.153).

► **التعريف الثاني:** تعرف الحوافز الضريبية بأنها: "استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على اتباع سلوك معين أو نشاط معين يساعد على تحقيق أهداف الدولة، من خلال طرق وآليات تمكن السياسة الضريبية من تحقيق أهدافها كتنمية الاستثمار مثلاً." (ال بواس، 2016، ص.387).

► **التعريف الثالث:** تعرف الحوافز الضريبية بأنها: "سياسة تأخذ شكل مجموعة من الإجراءات والامتيازات ذات الصبغة الضريبية، تتخذها الدولة لفائدة فئة معينة من المشاريع الاستثمارية لترقية أنشطتها أو توجيهها لقطاعات أو مناطق جغرافية معينة." (المحمدي، 2022، ص.84).

وعلى ضوء ذلك، فإن الحوافز الضريبية تعد واحدة من الأنواع المحفزة للاستثمار الأجنبي بشكل عام، وذلك بالإضافة إلى الأنواع الأخرى من الحوافز التمويلية المباشرة، أو الحوافز غير المباشرة المرتبطة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية ووضعها حيز الخدمة.

2.1.2. خصائص الحوافز الضريبية:

تتميز الحوافز الضريبية للاستثمار بشكل عام بمجموعة من الخصائص الهامة، والتي يمكن ذكرها كما يلي (ال بواس، 2016، ص.388):

► **الحوافز الضريبية يمكن وصفها بأنها حوافز ذات طابع طوعي مرتبطة بضوابط الامتثال لمحددات الاستفادة منها ولشروطها ومعاييرها، ذلك أن المستثمر يمكن له أن ينفذ مشاريعه دون شرط قبولها، دون التعرض لعقوبات رفضها، وهذا ما تشير إليه صراحة المادة 24 من القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24/12/2022 المتعلق بالاستثمار من خلال الفقرة التالية: "يمكن أن تستفيد الاستثمارات بمفهوم المادة 4 من هذا القانون، بناء على طلب من المستثمر".**

► **الحوافز الضريبية يمكن وصفها بأنها تضحية مبدئية من الدولة قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مستقبلية، وتتجلى تلك التضحية في شكلها المادي من خلال ما يتعلق بذلك الوفر الضريبي**

الذي سيستفيد منه صاحب المشروع من خلال امتناله للشروط والضوابط المرتبطة بالاستفادة من تلك الامتيازات والحوافز الضريبية.

«الحوافز الضريبية» بوصفها أداة توجيهية للاستثمار من حيث مكانه الجغرافي، أو من حيث نوعه، أو من حيث ارتباط تلك الحوافز الضريبية بمتطلبات هامة تتعكس على تحقيق تلك الاستثمارات لأهداف محددة، كما توصف الحوافز الضريبية بأنها تميّز بالعمومية، وذلك من خلال أنها من حيث مضمونها لا تستهدف مشاريع استثمارية بعينها، بل تعني أنها موجهة لكل المشاريع الاستثمارية التي تمتثل لشروطها وضوابطها بشكل عام.

2.1.3. الأشكال المختلفة للحوافز الضريبية:

تتعدد أشكال الحوافز الضريبية التي يمكن أن تعتمدتها الدول والحكومات في إطار جذب الاستثمارات وتوجيهها نحو قطاعات معينة، ونذكرها هذه الأنواع من الحوافز الضريبية كما يلي (حليمة، 2018، ص. 173):

«الإعفاء الضريبي»: يتمثل هذا النوع من الحوافز الضريبية في ذلك الإجراء الذي تقرر من خلاله الدولة منح إعفاء للمكلفين أصحاب المشاريع من سداد الضرائب والرسوم المستحقة، وذلك مقابل الالتزام ببعض الشروط المرتبطة بمشاريعهم الاستثمارية، وقد يكون هذا الإعفاء بشكل دائم، أو بشكل مؤقت حسب الأهداف المتواخدة من عمليات منح الإعفاء الضريبي.

«التخفيضات الضريبية»: يتمثل هذا النوع من الحوافز الضريبية في ذلك الإجراء الذي تقرر من خلاله الدولة إقرار معاملة ضريبية تميّزه لفئة معينة من المكلفين أصحاب المشاريع، وتتجلى صورها إما في شكل تخفيضات خاصة بالوعاء الضريبي، أو في تخفيضات للمعدل (الموسى، 2018، ص. 9)، وتتحدد أكثر بشكل عام في تلك الخفيضات التي يتربّع عنها تحديد معدلات ضريبية منخفضة حسب المناطق الواجب الاستثمار فيها، أو حسب النشاطات الاستثمارية المستهدفة أو الواجب ترقيتها وتطويرها، أو قد يكون ذلك التخفيض الضريبي في إقرار تخفيضات على مقدار الضريبة المحسوبة أساساً على أساس معدلات ضريبية معتمدة ضمن النظام العام السائد ضمن التشريع الضريبي المعمول به في هذا المجال.

«الحوافز الضريبية ذات العلاقة بطرق الإهلاك المسموح بها ضمن التشريع المعمول به»: يتمثل هذا النوع من الحوافز الضريبية في ذلك الإجراء الذي تقرر من خلاله الدولة السماح باعتبار أقساط الإهلاك كأعباء قابلة للخصم في إطار تحديد النتيجة الخاضعة للضريبة، وهو ما يعتبر مزايا ضريبية هامة تساهُم في تخفيف الأعباء الضريبية لأصحاب المشاريع الاستثمارية. وبشكل عام تتعدد طرق الإهلاك الممكن اعتمادها في هذا المجال وبما يسمح بتحقيق وفرات ضريبية ناتجة عن أقساط الإهلاك المعتمدة سنويًا على ضوء طرق الإهلاك المطبقة، وبذلك تكون طريقة الإهلاك المتناقض من بين الطرق التي تؤدي إلى استفادة المشاريع الاستثمارية من وفرات ضريبية كبيرة خلال السنوات الأولى من بداية تلك المشروعات.

► **الحوافز الضريبية المترتبة عن ترحيل الخسائر إلى السنوات القادمة:** ويتمثل هذا النوع من الحوافز الضريبية في ذلك الإجراء الذي تقرر من خلاله الدولة السماح باعتبار الخسائر السنوية كأعباء قابلة للخصم في إطار تحديد النتيجة الخاضعة للضريبة، وهو ما سيسمح بانخفاض النتائج الخاضعة للضريبة وتفادياً تأكل رؤوس أموال المشاريع الاستثمارية من خلال ذلك الوفر الضريبي المترتب عن ترحيل الخسائر.

► **الحوافز الضريبية المترتبة عن إعفاء الأرباح المدعاة استثمارها، وكذا إعفاء فوائض القيمة** (الواس، 2016، ص.391): يتمثل هذا النوع من الحوافز الضريبية في ذلك الإجراء الذي يتم من خلاله إعفاء الأرباح التي سيعاد استثمارها من الخضوع للضريبة في شكل تخفيضات في الوعاء الضريبي أو في المعدلات الضريبية، وهو ما قد يدفع بالمستثمر بالقيام باتخاذ قرارات استثمارية توسيعية مستقبلاً، ومن جانب آخر قد يعد الإعفاء الكلي أو الجزئي لفوائض القيمة المترتبة عن التنازل عن الأصول الاستثمارية من الخضوع للضريبة ضمن الوعاء الضريبي، نوعاً آخراً من الحوافز الضريبية التي يمكن أن تكون دافعاً للمستثمر نحو إعادة الاستثمار والتوسيع لمشاريعه القائمة من خلال الاستثمار في أصول استثمارية جديدة.

2.2. المتطلبات الأخرى لتفعيل دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تفعيل دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب دون شك الاهتمام بتوفير المتطلبات الأخرى الداعمة لجذب الاستثمارات وتنميتها، وهذه المتطلبات يجب أن تراعي معالجة العوامل الأخرى المؤثرة في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما العوامل التي عادة ما يطلق على تسميتها بالعوامل المحددة للحوافز غير الضريبية.

ولعله من الواضح في هذا المجال إيلاء الأهمية الكافية للعوامل المؤثرة بشكل كبير في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهنا قد يكون من المفيد الاسترشاد بنتائج دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول علاقة الحوافز الضريبية بقرارات الاستثمار الدولي، والتي قد توصلت إلى ترتيب العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي (عبد المطلب، 1998، ص.18):

- توافر البنية الأساسية؛
- توافر الاستقرار السياسي والقانوني الملائم للاستثمار في جو من الأمان؛
- توافر عناصر الإنتاج كما ونوعاً مع إمكانية استقدامها من الخارج؛
- التسهيلات المالية وتحويل الأرباح للخارج؛
- السياسة الاقتصادية للدولة من حيث الحرية والحماية؛
- الحوافز الضريبية ومدى استقرارها. ص.18.

تأسيسياً على ترتيب العوامل السابقة، يأتي الواقع الحالي الذي لا يختلف إلى حد ما من حيث تلك الأهمية النسبية لتلك العوامل على الواقع الماضي، ليبرز ذلك التركيز الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر

على مستوى الدول المتقدمة ودول الاقتصاديات الصاعدة، وهي الدول التي قد لا تعطي حواجز ضريبية، ولكن السعر الفعلي للضريبة فيها قد يكون منخفضاً فيها مقارنة مع دول أخرى (عبد المطلب، 1998، ص. 30).

وفي ذات السياق، فقد لوحظ تزايد اهتمام المستثمرين بمدى وضوح الرؤية من حيث سياسات الدولة والإطار القانوني المنظم للاستثمار بقدر أكبر من اهتمامهم بالحصول على إعفاءات وحواجز، إذ تد القرارات الاستثمارية من القرارات الطويلة الأجل وذات خصائص معقدة، لذلك يهتم المستثمر بشكل عام بمدى استقرار كافة العوامل التي قد تؤثر على تلك القرارات الاستثمارية (أسماء، 2023، ص. 98).

وقد أشارت إحدى الدراسات حول هذا الموضوع إلى أن قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بمجموعة من المحددات الهيكيلية، وليس بالضرائب وحسب، حيث لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر شديد التأثير بمستويات عدم الاستقرار السياسي، وكذا بدرجة التغيير الديمقراطي، ويتبع في تحركاته تحركات مؤشر الديمقراطية، كما تتأثر أيضاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بجودة المؤسسات، والروابط التجارية الثنائية، ورأس المال البشري، وأوجه التشابه الثقافي. وقد أكدت على نقطة هامة مفادها أن التحسن المتراكم في مكونات الجودة المؤسسية (منها: سيادة القانون، الجودة التنظيمية، الاستقرار السياسي، الفعالية الحكومية، مكافحة الفساد.....) بشكل طفيف يؤدي إلى الزيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 22 %، في حين أن الزيادة الطفيفة في المعدلات القانونية لضريبة دخل الشركات بمقابل نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14 % فقط (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2022، ص. 8).

وبالتالي، يتتأكد بدون شك على ضوء تلك الخبرات والمكتسبات الدولية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الاهتمام بالعوامل الأخرى بما فيها الحواجز الضريبية هي بمثابة الأسس والمفاتيح الحقيقة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3. تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية:

1.3. التطور السنوي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خلال الفترة 2010-2022:

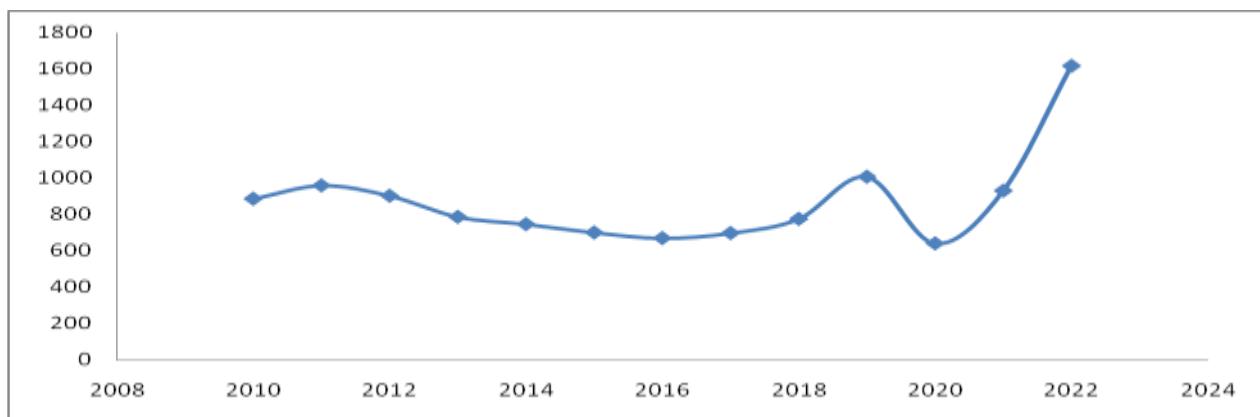
على ضوء تقرير مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لعام 2023 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، فقد شهد عام 2022 الذروة في عدد المشاريع والتكلفة الاستثمارية، حيث بلغ عدد المشاريع الأجنبية الجديدة في المنطقة العربية 1 617 مشروع عام 2022، وذلك بتكلفة استثمارية تفوق 200 مليار دولار أمريكي، وقد تتوضّح تطورات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية من خلال الأرقام الواردة ضمن الجدول والشكل البياني اللاحق (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، 2023، ص. 50):

الجدول رقم (01): التطور السنوي لعدد وتكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خلال الفترة 2022-2010.

السنوات	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية للمشاريع (مليار دولار أمريكي)
2010	886	58,41
2011	959	56,79
2012	902	44,62
2013	786	50,27
2014	746	58,51
2015	700	42,4
2016	669	89,68
2017	697	69,49
2018	775	87,62
2019	1007	58,21
2020	640	32,27
2021	930	43,75
2022	1617	200,23

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لعام 2023، ص.50.

وقد تتوضّح الصورة أكثر من خلال الشكل البياني اللاحق:
الشكل البياني رقم (01): التطور السنوي لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خلال الفترة 2022-2010.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لعام 2023، ص.50.

وبينما جلياً من خلال ما سبق، ذلك التذبذب من حيث الاتجاه العام لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خلال الفترة 2010-2022، وذلك على الرغم من الارتفاع الملحوظ الذي شهدته عام 2022 في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي بلغ من حيث معدل نموه ما يقارب

نسبة 74% مقارنة مع سنة 2021، ونشير على ضوء ذلك، أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية يمثل فقط نحو 10% من مجمل المشاريع الجديدة في العالم. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لعام 2023، ص.50.)

2.3. أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2022:

على ضوء تقرير مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لعام 2023 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، ومن إجمالي 87 دولة استثمرت في المنطقة العربية خلال عام 2022، فإنه يلاحظ ما يلي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، 2023، ص.53.):

﴿استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى بصفتها أكبر مستثمر على مستوى الدول العربية من حيث التكلفة الاستثمارية، وذلك بقيمة بلغت 33,5 مليار دولار أمريكي.﴾

﴿تعد الولايات المتحدة الأمريكية كأهم الدول المصدرة للمشاريع الجديدة إلى الدول العربية من حيث عدد المشاريع، حيث نفذت من خلال 231 شركة أكثر من 270 مشروعًا استثماريًا، وهو ما يمثل ما يقارب نسبة 17% من إجمالي عدد المشاريع بتكلفة بلغت نحو 20,7 مليار دولار أمريكي.﴾

﴿تعد المملكة المتحدة كثاني دولة مصدرة للمشاريع الجديدة إلى الدول العربية من حيث عدد المشاريع، حيث نفذت 214 مشروعًا، أي ما يعادل نسبة 13,2% من إجمالي عدد المشاريع خلال سنة 2022.﴾

أما باقي أهم الدول العشر الأخرى المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2022، فهي كما يلي:

الجدول رقم (02): أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2022

الترتيب	الدولة	عدد المشاريع	الحصة من الإجمالي
1	الولايات المتحدة الأمريكية	271	16,8
2	المملكة المتحدة	214	13,2
3	الهند	168	10,4
4	الإمارات	127	7,9
5	فرنسا	82	5,1
6	سويسرا	67	4,1
7	ألمانيا	46	2,8
8	سنغافورة	41	2,5
9	الصين	36	2,2
10	السعودية	35	2,2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لعام 2023، ص.53.

ونضيف إلى ما سبق، أن أهم المشاريع الاستثمارية في المنطقة العربية هي كما يلي:

«قطاع الطاقات المتتجدة تصدر المرتبة الأولى من حيث التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لعام 2022، وذلك بحوالى 61 مشروعًا استثماريًا بتكلفة إجمالية بلغت نحو 120 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة تجاوزت 60% من إجمالي التكلفة الاستثمارية لمشاريع عام 2022، منها على سبيل الذكر 06 مشاريع استثمارية لوحدها بقيمة 63,1 مليار دولار أمريكي وبحصة 31,5% من إجمالي المشاريع، منها خمسة مشاريع بمصر، ومشروع واحد في المغرب.

«قطاع النفط والغاز والفحm يأتي في المرتبة الثانية من حيث التكلفة الاستثمارية، وذلك بحوالى 22 مشروعًا استثماريًا بتكلفة إجمالية بلغت ما يفوق 35 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة تجاوزت 17% من إجمالي التكلفة الاستثمارية لمشاريع عام 2022، منها على سبيل الذكر 04 مشاريع استثمارية فقط بقيمة 25,3 مليار دولار أمريكي وبحصة 12,6% من إجمالي المشاريع الاستثمارية.

2.3. توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب دول المنطقة العربية خلال عام 2022

تتركز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة خلال عام 2022 في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت خمسة دول (الإمارات، السعودية، قطر، مصر، المغرب) على نحو 92% من إجمالي المشاريع الاستثمارية، وذلك بأكثر من 1490 مشروعًا استثماريًا، وهذا ما تبرزه أكثر الأرقام الموضحة في الجدول اللاحق:

الجدول رقم (03): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب بعض الدول في المنطقة العربية خلال عام 2022

الترتيب وفق عدد المشاريع	الدولة	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية (مليار دولار أمريكي)
1	الإمارات العربية المتحدة	923	10,83
2	السعودية	217	13,24
3	مصر	148	106,99
4	قطر	135	29,77
5	المغرب	71	15,30
6	سلطنة عمان	35	9,79
7	البحرين	24	2,19
8	تونس	13	0,40
9	العراق	10	1,03
10	الأردن	10	0,37
11	الكويت	6	0,55
12	لبنان	5	0,012
13	ليبيا	5	6,36
14	الجزائر	4	0,13

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لعام 2023،

ويلاحظ مما سبق، ما يلي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، 2023، ص.56-57):

﴿ من حيث العدد، تتصدر الإمارات العربية المتحدة المشهد بصفتها أكبر مستقبل لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة خلال عام 2022، وذلك بعد 923 مشروعًا استثماريًا وبقيمة تفوق 10,80 مليار دولار أمريكي. ﴾

﴿ من حيث العدد، تعتبر السعودية كثاني مستقبل لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة خلال عام 2022، وذلك بعد 217 مشروعًا استثماريًا وبقيمة تفوق 13,20 مليار دولار أمريكي. ﴾

﴿ من حيث التكلفة الاستثمارية، تعتبر مصر كأكبر مستقبل لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة خلال عام 2022، وذلك بعد 148 مشروعًا استثماريًا وبقيمة تقارب 108 مليار دولار أمريكي، مع الإشارة إلى أن أغلب تلك المشاريع تتمحور حول مشروعات الطاقات المتجددة. ﴾

﴿ تعد كلاً من قطر والمغرب من الدول التي استفادت بشكل ملحوظ بصفتها دولاً مستقبلة أيضًا لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية خلال عام 2022، حيث استقبلت قطر 135 مشروعًا استثماريًا بقيمة تقارب 30 مليار دولار أمريكي، أما المغرب فقد استقبلت 71 مشروعًا استثماريًا بقيمة إجمالية تقدر بـ 15,30 مليار دولار أمريكي. ﴾

4. عرض ومناقشة أهم النتائج المرتبطة بالحوافز الضريبية وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة:

1.4. الإطار العام لموجز السياسات الصادر عن هيئة الأمم المتحدة من خلال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا:

يأتي هذا الموجز الذي يحمل عنوان "خيارات السياسات وفرص التمويل للمنطقة العربية في نظام ضريبي عالمي جديد" ليعرض تقييمًا أولياً للإطار الشامل لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، مع التركيز على الحد الأدنى العالمي المقترن بمعدل الضريبة الفعلية على الشركات وتأثيره على حصيلة الإيرادات العامة والمصالح الاستثمارية في المنطقة العربية. وقد كان ذلك على ضوء ما تقدمت به مجموعة العشرين (G20)، بموجب الإطار الشامل لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الذي طرحته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بداية شهر أكتوبر 2021، ليكون بمثابة أداة متعددة الأطراف بعد التوصل إلى الصيغة النهائية لهذا المقترن.

2.4. النتائج العامة لموجز السياسات عن هيئة الأمم المتحدة من خلال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا:

على ضوء هذا الموجز الصادر شهر سبتمبر 2022، فإن النظم الضريبية في المنطقة العربية بشكل عام تعاني من تشوهات رياضية غير متسبة جديدة، وهذه التشوهات هي كما يلي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2022، ص.2-3):

◀ تعتمد النظم الضريبية في المنطقة العربية على أشكال غير مباشرة من الضرائب للتعويض عن تدني الكفاءة التحصيلية للضرائب وضعف الامتثال والضغط التنازلي على الضرائب المفروضة على الشركات، وذلك على الرغم من أن هذا النوع من الضرائب قد يتيح السرعة في توليد الإيرادات، إلا أنه يزيد من وطأة الجهد الضريبي والإرهاق الضريبي.

◀ في إطار السياسات المرتبطة بجذب الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تميزت الدول العربية بالتوسيع في منح الحوافز المالية والضريبية السخية، وقد لوحظ أن هذه الحوافز لا تظهر بالضرورة كنفقات في الميزانيات الوطنية، ولا تحسب في كثير من الأحيان على أنها إيرادات مفقودة.

◀ لجأت الشركات المتعددة الجنسيات إلى تطبيق استراتيجيات التخطيط الضريبي (مييك، 2012، ص. 599)، وذلك قصد تحقيق المنافع القصوى من عدم الانتساق في المعاهدات الضريبية، وهو ما سمح لها بالإفلات من المسؤولية الضريبية عن طريق تحويل أرباحها بعيداً عن المناطق التي حققت فيها تلك الأرباح، ويلاحظ بذلك أن الشركات المتعددة الجنسيات قد فلست من بصمتها الضريبية من خلال نقل أصولها إلى ملاذات ضريبية آمنة، كما قامت تلك الشركات بتفادي الضرائب المتعلقة بتوزيع الأرباح وإرجاعها إلى موطنها الأصلي، وذلك من خلال تركيزها على الاستفادة من عمليات المراجحة الضريبية المرتبطة باستغلالها للتباين في المعاملة الضريبية التي تختلف باختلاف نوع الريع، ومداخيل رأس المال، والديون.

◀ تعاني الخزائن العمومية للدول العربية من العديد من التشوّهات الضريبية الكبيرة والتسرّب في الإيرادات، ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب، منها الانتهاكات الضريبية، والمنافسة الضريبية، وكذلك الفجوة الضريبية نتيجة الفرق بين الضرائب المحصلة فعلاً وتلك التي يمكن تحصيلها، وذلك بالإضافة إلى الخسائر المرتبطة بالحوافز الضريبية المفرطة التي تقدمها الدول العربية وغيرها من الأسباب الأخرى التي تساهم في تراجع إيرادات الخزينة العمومية من الحصيلة الضريبية الفعلية.

3.4. بعض النتائج التفصيلية الواردة ضمن موجز السياسات في إطار مناقشة الترابط الثلاثي بين الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر، والضرائب:

على ضوء هذا موجز السياسات الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، فإن أهم النتائج الواردة ضمن هذا الموجز في إطار مناقشة الترابط الثلاثي بين الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر، والضرائب، يمكن ذكرها كما يلي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2022):

◀ **بخصوص الخسائر الناتجة عن حجم الإيرادات الضريبية المحتملة بسبب المنافسة الضريبية الدولية:** فقد لوحظ في هذا المجال أن الدول العربية قد خسرت ما لا يقلّ عن 50 مليار دولار من الإيرادات الضريبية المحتملة بسبب المنافسة الضريبية الدولية، والتي نتجت عن اضطرار الدول العربية

في إطار مواجهة تحدياتها الهيكلية إلى خفض معدلات الضرائب على الشركات بمقدار النصف تقريبا خلال الفترة 1980-2020، وذلك بما يتناسب مع وتيرة تخفيض الضرائب على الشركات على المستوى الدولي.

ـ بخصوص الارتفاع الظاهري لمعدلات الضرائب في المنطقة العربية دون التحقيق بالضرورة لارتفاع موازي في الإيرادات الضريبية: فقد لوحظ في هذا المجال أن الدول العربية تتميز بارتفاع ظاهري في معدلات الضريبة على الشركات، وذلك دون أن يترجم ذلك بارتفاع موازي في الحصيلة الضريبية الناتجة عن تلك المعدلات الضريبية المرتفعة، بل إن المعدل الوسطي للضرائب الفعلية يبلغ فقط معدل 8% مقارنة مع متوسط قدره 22,5% على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويعزى ذلك حسب موجز السياسات إلى تعدد التشوهدات والتسربات، وب يأتي كنتيجة مباشرة لحوافز الضريبية والمالية والاستثمارية السخية الممنوحة للشركات الأجنبية أو الوطنية، كما يلاحظ أن هذه الحوافز تتميز بأنها متداخلة في بعض الأحيان. وذلك على الرغم من أن هذه الحوافز قد تجاوزت المتوسطات العالمية (متوسطها العالمي أقل من 50%)، أما متوسطها على مستوى الدول العربية فهو يقارب أو يفوق 55% خلال الفترة 2009-2015)، ولا تزال هذه الحوافز إلى حد كبير غير محاسبة كإيرادات عامة ضائعة، وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة من جانب آخر إلى أن المنطقة العربية تعاني من خسائر سنوية في إيراداتها بقيمة 8.9 مليار دولار بسبب التجاوزات الضريبية التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات.

ـ بخصوص رد فعل الاستثمار الأجنبي المباشر غير المتكافئ مع معدلات الضريبة على أرباح الشركات: فقد لوحظ في هذا المجال أن المهامش المكتفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حساسة بشكل غير متكافئ مع معدلات الضرائب على أرباح الشركات، ذلك أن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بعدد كبير من الاعتبارات الأخرى المتصلة بالضرائب، ومن أهم تلك الاعتبارات المعاملة الضريبية الأجنبية للبلد المصدر والحوافز الضريبية المحلية للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج، وكذا لاعتبارات المعاملة الضريبية التفضيلية لقطاعات معينة من خلال قوانين ضريبية واستثمارية محددة وتشريعات ومناطق اقتصادية خاصة. كما أن موجز السياسات قد أشار من جانب آخر إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال شديد التأثر بعدم الاستقرار السياسي ويتبع تحركات مؤشر الديمقراطية، كما يتأثر بجودة المؤسسات، والروابط التجارية الثنائية، ورأس المال البشري، وأوجه التشابه الثقافية، بحيث وجد أن التحسن المترافق في مكونات الجودة المؤسسية بشكل طفيف يؤدي إلى الزيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 22%，في حين أن الزيادة الطفيفة في معدلات الضريبة على دخل وأرباح الشركات بمقدار نقطة مؤدية واحدة تؤدي إلى تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14% فقط.

ـ بخصوص أن الحوافز الضريبية تؤدي إلى تآكل الأوعية الضريبية وتحرم المنطقة العربية من إيرادات عامة كبيرة: فقد لوحظ في هذا المجال أن الحوافز الضريبية قد تسببت في خفض الإيرادات الضريبية المترتبة على دخل وأرباح الشركات بنسبة متوسطها 60% خلال الفترة 2019-2020، كما أن

هذه الحوافز الضريبية من جانب آخر لم تعكس زيادات مقابلة في نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية.

► **بخصوص أن الحوافز الضريبية لم تحد من تحويل الشركات المتعددة الجنسيات لأرباحها نحو موطنها الأصلي، وهو ما جعل المنطقة العربية مصدر صاف لرأس المال:** فقد لوحظ في هذا المجال أن الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بتحويل أرباحها إلى موطنها الأصلي على الرغم من الحوافز الضريبية الممنوعة، وهذا ما أدى تراجع البصمة الضريبية للشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة العربية، ناهيك عن تعریض المنطقة إلى مخاطر نقلبات تدفق رؤوس الأموال، ذلك أن المنطقة العربية على ضوء ذلك قد أصبحت مصدراً صافياً لرأس المال، ذلك أنه قد يخرج من المنطقة العربية 1,5 دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمعدل وسطي، مقابل كل دولار تجنيه من تدفقات واردة إليها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

► **بخصوص عدم تحقيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادات في فرص العمل في المنطقة العربية:** فقد لوحظ في هذا المجال أن الشركات المتعددة الجنسيات وتدفقاتها من الاستثمار الأجنبي المباشر لم تسهم في زيادات هامة في فرص العمل بما يتناسب مع حجم نشاطها في المنطقة العربية، وذلك مردّه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة العربية مازالت تتركز بنحو النصف من حيث الحجم في قطاعي الصناعات الاستخراجية والعقارات، ولكنها لا تسهم في إيجاد فرص العمل في المنطقة سوى بنسبة 10%.

► **بخصوص أن الضرائب التي تدفعها الشركات المتعددة الجنسيات لا تتناسب حجم الأرباح التي تجنيها تلك الشركات على مستوى دول المنطقة العربية:** فقد لوحظ في هذا المجال أن الشركات المتعددة الجنسيات تدفع ضرائب غير متناسبة مع حجم الأرباح المحققة، حيث تدفع هذه الشركات فقط 5% كمعدل وسطي كضرائب على أرباحها العالية، وهي معدلات منخفضة إذا ما قورنت مع مناطق أخرى، وقد أشار موجز السياسات إلى أن هذه الظاهرة تشير إلى جاذبية المنطقة العربية للشركات المتعددة الجنسيات، غير أنها تعني من جانب آخر أن المنطقة العربية لا تستفيد كامل إمكاناتها من حيث فرض الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات.

5. خاتمة:

حاول هذا البحث تحليل مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية، وذلك بالتركيز على ما ورد ضمن موجز السياسات الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والذي جاء بعنوان "خيارات السياسات وفرص التمويل للمنطقة العربية في نظام ضريبي عالمي جديد"، وقد تبين من خلال هذا البحث مجموعة من النتائج الهامة، والتي نذكر منها ما يلي:

► الدول العربية تتميز بالتوسيع وبشكل سخي في منح الحوافز المالية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: في إطار السياسات المرتبطة بجذب الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تميزت الدول العربية بالتوسيع في منح الحوافز المالية والضريبية السخية، وقد لوحظ أن هذه الحوافز لا تظهر بالضرورة كنفقات في الميزانيات الوطنية، ولا تحسب في كثير من الأحيان على أنها إيرادات مفقودة.

► الحوافز الضريبية المفرطة تتسبب في خسائر هامة من الإيرادات المحتملة من الضرائب على الشركات في المنطقة العربية: من أهم النتائج التي ينبغي التركيز عليها في هذا المجال، أن الحوافز الضريبية المفرطة السخاء التي تقدمها بلدان المنطقة العربية قد تسببت في تحقيق خسائر كبيرة بنسبة 60% في المتوسط من الإيرادات المحتملة من الضرائب على الشركات.

► حوافز ضريبية سخية لا تؤدي بالضرورة إلى تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة العربية: من النتائج الهامة التي تربط بين حجم الحوافز الضريبية والنشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة العربية، هو تلك النتيجة التي مفادها أن الحوافز الضريبية التي تقدمها لا تتعكس على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، ولا ينجم عنها بالضرورة تزايداً متساهلاً في نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة العربية.

وعلى ضوء تلك النتائج المتعلقة بتحليل مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية، فإنه يمكن تقديماقتراحات التالية:

✓ على الجهات الحكومية الاهتمام أكثر ببعض المتطلبات الأخرى لتفعيل دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يستدعي ضرورة مراعاة العوامل الأخرى المؤثرة في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما العوامل التي عادة ما يطلق على تسميتها بالعوامل المحددة للحوافز غير الضريبية.

✓ على الجهات الحكومية إيلاء الأهمية الكافية للعوامل المؤثرة بشكل كبير في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما منها ما يتعلق بتوافر البنية الأساسية، وكذا العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والقانوني الملائم للاستثمار في جو من الأمان، وغيرها من العوامل الأخرى بما فيها الحوافز الضريبية، والتي تعد في مجملها بمثابة الأسس والمفاتيح الحقيقة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

6. الإحالات والمراجع:

- جاري ميليك، كارول آن فروست، فدرريك تشوي، ترجمة محمد عصام الدين زيد، أحمد حامد حاج، (2012)، المحاسبة الدولية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ص.599.
- شامل سامي عواد المحمدي، (2022) دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار في الطاقات المتتجدة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

- عبد المطلب عبد الحميد، (1998)، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتطبيط، المجلد 6، ص.18.
- محمد لمين علون، عطية حليمة، (2018)، الامتيازات الضريبية كمصدر لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه(دراسة حالة الجزائر)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والأربعون، ص.173.
- رفعت أسماء، (2023)، السياسات الضريبية ومناخ الأعمال، رؤى مصرية، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع الأهرام، العدد 98، ص.14-15.
- زيدان زهية، (2022)، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، قراءة في قانون الاستثمار 18/22، مجلة دراسات جبائية، العدد2، المجلد 11، 2022، ص.153.
- زهية لموشى، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6، العدد 11، جانفي 2018، ص.9.
- زواق الحواس، (2016)، الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتحفيز الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، 2016، ص-387-391.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، (2023)، تقرير مناخ الاستثمار في المنطقة العربية، التقرير السنوي لعام 2023، الكويت، ص.50-57.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، (2022) ، خيارات السياسات وفرص التمويل للمنطقة العربية في نظام ضريبي عالمي جديد، ص.2-3.
- المادة 24 من القانون رقم: 18-22 المؤرخ في 24/12/2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 50، 2022.